قراءة في توظيف الكوارث الإنسانية في التنافس الحزبي: حريق برج لندن ٢٠١٧ نموذجا

A Reading into the Manipulation of Human Catastrophes in Party Competition: The London Tower Fire 2017, a Model

أسامة محمد صالح

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

مستخلص:

تتساءل هذه الورقة البحثية عن إمكانية توظيف الكوارث الإنسانية في التنافس الحزبي وكيفية ذلك، مستخدمةً حريق برج "جرينفل" Grenfell Tower غربيّ العاصمة البريطانية لندن في عام ٢٠١٧ كحالة للدراسة. تبين أن هناك الكثير من الأدبيات التي تناولت العديد من الأبعاد السياسية للكوارث، ومنها التوظيف السياسي لها.

ينقسم تحليل الحالة إلى جزأين: أولا– ردود أفعال القيادات الحزبية التنفيذية والتشريعية (ويشتمل على رد فعل رئيسة الوزراء، رد فعل زعيم حزب العمال، رد فعل عمدة لندن، ردود أفعال قيادات برلمانية أخرى)، ثانيا– الجدل السياسي حول الكارثة (ويشتمل بدوره على خلفية عن الوضع القانوني لبرج جرينفل، الانتقادات الموجهة لمجلس المنطقة التي يوجد بها البرج، تشكيل اللجنة التي انعقدت للتحقيق في الأحداث والانتقادات الموجهة للجنة ورئيسها). من خلال التحليل، أيدت الدراسة ما جاء في الدرسات السابقة من استخدام الأحزاب السياسية للكوارث والتكلفة الإنسانية الناجمة عنها كوقود لمعارك *أخلاقية* تجذب المزيد من الناخبين، أو على الأقل تثبت أن الحزب السياسي يدافع عن مصالح جمهوره ومؤيديه، وبالتالي يصبح أهلا لكسب ثقتهم في المعارك الانتخابية التالية.

كلمات دالة: كوارث إنسانية– حزب العمال– حزب المحافظين– حريق برج جرينفل ٢٠١٧.

Abstract:

This paper investigates the potentiality and way of manipulating human disasters to serve party competition, using the case of the Grenfell Tower fire, west of London, 2017. It transpired that a good body of literature has dealt with different political dimensions of catastrophes, including the political manipulation thereof.

The analysis is divided into two parts: I- Reactions of party executive and legislative leaders (including the reaction of then Prime Minister Teresa May, reaction of

then Labour Party leader Jeremy Corbin, reaction of then London Mayor Sadiq Khan, and reactions of other parliamentary figures); II- The political debate on the disaster (including a background on the legal status of the tower, criticisms levelled at the borough council in which the tower is situated, and criticisms levelled at the inquiry that was created by the government to investigate the causes of the disaster). Results support what is already claimed by past studies: Political parties use catastrophes and their ensuing human costs as fuel to 'ethical' battles with the intention of drawing in more voters or at least convince the constituency of the party that it vehemently stands up for their interests, and consequently, deserves their support in forthcoming electoral contests.

Keywords: Human catastrophes, Labour Party, Conservative Party, Grenfell Tower fire.

مقدمة

يعتبر القطاع الطبي من القطاعات الرئيسة في التعامل مع الكوارث الإنسانية، ومن ثم فقد اهتمت المراكز البحثية المتخصصة في دراسة الآثار الصحية الناجمة عن هذه الكوارث– اهتمت بتعريفم مفهوم الكارثة disaster وتصنيف أشكالها. وقد عرف أحد المراكز الشهيرة في هذا المجال الكارثة disaster على أنها "موقف مربك للسلطات يجبرها على طلب المساعدة الخارجية سواء من الحكومة المركزية إذا كنا نتحدث عن إقليم داخل دولة فيدرالية، أو من المجتمع الدولي إذا كنا نتحدث عن دولة بسيطة (أو حتى دولة فيدرالية) لا تستطيع التعامل مع تبعات الموقف بنفسها؛ يتسم هذا الموقف بعنصر المفاجأة ويخلف تدميرا كبيرا ومعاناة إنسانية شديدة" (“Economic losses, poverty & disasters: 1998-2017,” 2018, p.9). كما يعرف المركز الكارثة بشكل إجرائي على أنها الموقف الذي يؤدي إلى واحد أو أكثر من الآثار التالية: أن يخلف عشرة قتلى، أو أن يؤثر على مائة شخص، أن تعلن السلطات حالة الطوارئ بسببه، أو أن تطلب مساعدة دولية (“Natural disasters: 2017,” 2018, p.8)

يصنف المركز أيضا الكوارث إلى مجموعتين كبريين هما الكوارث الطبيعية والكوارث التكنولوجية.

تشتمل المجموعة **الأولى** على ست مجموعات فرعية هي: كوارث تتعلق **بالقشرة الأرضية** كالزلازل والبراكين وانهيارات التربة؛ كوارث **طقسية** مثل موجات البرودة والحرارة الشديدة والأعاصير والضباب الكثيف والثلوج الشديدة؛ كوارث **مائية** كالفيضانات بأنواعها البحرية والنهرية والمطرية والجليدية (الناجمة عن ذوبان الجليد)؛ كوارث **مناخية** كالجفاف وحرائق الغابات؛ كوارث **بيولوجية** كالجوائح الفيروسية والبكتيرية والطفيلية والفطرية والحشرية؛ كوارث **فضائية** كالشهب والنيازك والمذنبات عندما تخترق الغلاف الجوي للأرض وتسبب ضررا بالغا.

أما المجموعة **الثانية**، الكوارث **التكنولوجية**، فهي تلك التي تتعلق بالنشاط البشري، وتشتمل بدورها على ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في: الكوارث **الصناعية** كالانفجارات والحرائق والتسرب الكيميائي والإشعاعي والنفطي والغازي؛ كوارث **النقل** التي تحدث في وسائل نقل الركاب سواء في الجو (طائرات) أو الطرق البرية (المركبات بجميع أنواعها) أو المسطحات المائية (مختلف أنواع السفن والقوارب) أو السكك الحديدية (القطارات)؛ كوارث أخرى **متنوعة** كانهيارات المباني أو انفجارها أو حريقها ("Emergency events database (EM-DAT): General classification of disasters," as cited in Severin & Jacobson, 2020, pp.98-100).

المشكلة البحثية

تتناول هذه الدراسة تحليلا لكيفية استغلال الكوارث في التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية الغربية من حيث طريقة الاستجابة الأولية للحدث والمواقف المتخذة للتفاعل معه، وذلك بالنسبة للحزب الحاكم، وحزب المعارضة الأكبر، متمثلين بشكل أساسي في قيادات الأحزاب السياسية، والقيادات التنفيذية، والبرلمانية؛ ثم من حيث الجدل السياسي الذي يثور دائما بشأن مثل هذه الكوارث.

الدرسات السابقة

تبين من خلال مراجعة الأدب البحثي حول العلاقة بين الكوارث والسياسة وجود العديد من الدرسات التي تناولت نقاطا عديدة.

من أمثلة هذه الدرساسات دراسة ب. بي. س. بوز، والتي خلص فيها بعد استعراض عديد من الدراسات التي تتناول الأبعاد السياسية للكوارث إلى أنه لطالما استخدم السياسيون الكوارث الإنسانية من أجل تعظيم حجم رأسمالهم السياسي من خلال محاولة الظهور أمام الجماهير بمظهر البطل المُخَلِّص (Bose, 1994)

هناك أيضا دراسة جيليانو ماسيرو ومايكل سانتاروسا، والتي قام الباحثان فيها ببحث العلاقة بين حدوث كوارث طبيعية– زلازل بالتحديد– وإمكانية إعادة انتخاب القيادات التنفيذية المحلية (حكام الوحدات المحلية) في أكثر من ١٣ ألف دورة انتخابية محلية في إيطاليا خلال الفترة من ١٩٩٣–٢٠١٥. وقد خلص الباحثان إلى وجود ارتباط بين ارتفاع احتمال إعادة انتخاب حاكم الوحدة المحلية (العمدة mayor) وحدوث زلزال كارثي في المنطقة. وقد أرجع الباحثان هذا الأمر إلى الميزة التي يتمتع بها حاكم المقاطعة عن المنافسين السياسيين في المعارضة، كونه يتخذ القرارات التي يتم بموجبها تخفيف معاناة الناس من جراء الكارثة. وبالإضافة إلى ذلك، يزيد ظهوره في وسائل الإعلام، الأمر الذي يمنحه ميزة دعائية مجانية (Masiero & Santarossa, 2021). وفي نفس السياق ذهبت

دراسة أخرى إلى أن الإنفاق الحكومي على مواجهة آثار الكوارث يؤثر إيجابا إذا كانت الكارثة قد حدثت في العام السابق مباشرة على الانتخابات العامة، حيث يكون للإنفاق حينئذ هدف سياسي إلى جانب الهدف الاجتماعي المعروف. (Klomp, 2020)

تمت أيضا دراسة أثر الكوارث الطبيعية على السلوك السياسي للمواطنين في الدول الآخذة في التحول الديموقراطي، وذلك من خلال مقارنة أحد الباحثين بين معدلات المشاركة في التصويت في المناطق الباكستانية التي تأثرت بموجة عاتية من الفيضانات ألمت بالبلاد في عام ٢٠١٠/٢٠١١، وبين أماكن أخرى من البلاد لم تتأثر بها، حيث تبين أنه بعد ثلاث سنوات من نجاح الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في التعامل بشكل جيد مع آثار هذه الفيضانات المدمرة، زادت معدلات التصويت بشكل واضح في الأماكن التي شهدت الكارثة عن المناطق التي لم تتعرض لها. وفسر الباحث ذلك، بأن المواطنين يدركون حينئذ أن الحكومة شيء فعال وذو أهمية في حياتهم، وبالتالي يصبحون أكثر رغبة في أن يكونوا جزءا من هذا الكيان بالمشاركة في اختيار أعضائه. (Fair, Kuhn, Malhotra & Shapiro, 2017)

دراسة ماريا ي. أوميليتشيفا: قامت الباحثة بدراسة أثر حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف وغيرها على إطلاق حالة من عدم الاستقرار السياسي– كمتغير تابع– مقاسا باندلاع حرب عرقية، أو موجة من العنف السياسي ضد النظام الحاكم، أو حدوث تطورات سلبية في حق النظام (كحدوث تغير ثوري في نظام الحكم أو التحول عن النظام الديمقراطي إلى نظام سلطوي، أو الانهيار المفاجئ للسلطة المركزية، إلخ)، أو حدوث إبادة جماعية على أساس طائفي أو سياسي. وفي ذلك، استخدمت الباحثة قاعدة بيانات ترصد جميع هذه الأحداث في عدد كبير من دول العالم بدءا من عام ١٩٥٥. بالإضافة إلى ذلك، قامت الباحثة بتثبيت عدد من المتغيرات المستقلة التي ثبت من خلال دراسات أخرى أن لها علاقة إحصائية معنوية بالمتغير التابع (عدم الاستقرار السياسي) تمثلت في: طبيعة النظام السياسي (من الديمقراطي الكامل إلى الحكم الفردي الخالص)، والتمييز الذي تنتهجه الدولة ضد أقلياتها، وتواجد الدولة في إقليم غير مستقر (تشوبه المواجهات المسلحة بين أربعة على الأقل من دوله)، وتدهور الأحوال الاقتصادية للدولة (مقاسا بمعدل وفيات الأطفال). وقد خلصت الدراسة إلى أن النسبة الأكبر من التفاوت في قيمة الاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي تفسرها العوامل التي تتعلق بقوة مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية وقدرتها على مواجهة الأزمات، والتي عند تثبيتها يضعف أو ينعدم تأثير الكوارث الطبيعية، الأمر الذي يعني أن الأخيرة لا تمارس تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي إلا عندما تكون ظروف الدولة في الأساس غير جيدة (Omelicheva, 2011).

دراسة دروري وأولسن: اختبر الباحثان تأثير عدد من المتغيرات المستقلة إلى جانب متغير حدوث كارثة طبيعية كالزلازل والأعاصير على الاضطرابات السياسية political unrest وذلك في عدد من الدول التي تصادف أن تكون جميعها دولا نامية، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٨٠. استخدم الباحثان عدد التظاهرات، أعمال الشغب، عدد الإضرابات، إلخ لقياس المتغير التابع. خلص الباحثان إلى أن الاضطراب السياسي يرتفع بارتفاع كل من شدة الكارثة (مقاسة بعدد الضحايا)، ووجود اضطراب سياسي سابق على الكارثة. من ناحية أخرى، يرتبط الاضطراب السياسي سلبا بمستوى التنمية الاقتصادية للدولة (الناتج القومي الإجمالي)، ومستوى القمع الذي يستخدمه النظام (كلما زاد القمع قل الاضطراب)، ودرجة عدم العدالة في توزيع الدخل (كلما زاد التباين في توزيع الدخول قل الاضطراب، حيث يهتم المواطنون الفقراء – معظم سكان البلد في هذه الحالة – بتأمين احتياجاتهم الأولية فقط بعد الكارثة). (Drury & Olson, 1998)

تم أيضا دراسة أثر الكوارث الطبيعية على قدرة الجماعات المتمردة في الدول المضطربة على تجنيد المقاتلين، وعلى خلاف المتصور كما يشير الباحث، توصلت الدراسة إلى أن النظام الحاكم يصير أقوى في مواجهة الجماعات المناوئة عند حدوث كارثة طبيعية، وذلك بسبب وصول السلطات إلى الأماكن النائية التي تستخدمها تلك الجماعات كمعاقل لأنشطتها، من أجل تقديم المساعدات للمناطق المنكوبة، وبذلك تستطيع الدولة التواجد في مناطق لم يكن من السهولة بمكان اختراقها من قبل، الأمر الذي يتيح لها الهيمنة الأمنية كذلك. وفي ظل هذه الطروف، تضعف فرص الجماعات المتمردة في تجنيد المزيد من المقاتلين، بسبب دخول الدولة على الخط في الأماكن الفقيرة المنكوبة، ومساعدتها للجماهير التي كانت تعد من قبل هدفا سهلا للمعارضين. قامت هذه الدراسة بالتطبيق على إعصارين في الفلبين في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، حيث تعاني الدولة من وجود بعض الجماعات المتمردة مثل ما يسمى بـ"الجيش الشعبي الجديد" New People's Army (NPA). (Walch, 2018)

وعلى النقيض من ذلك، توصل باحث آخر بعد دراسة ما يزيد عن المئتي حالة من الصراع المسلح في أكثر من ثمانين دولة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى أن حدوث كارثة طبيعية في بلد يعاني من حالة احتراب أهلي يؤدي إلى إطالة أمد الصراع وليس إلى تقليصه، وذلك من خلال إضعاف قدرة الدولة على مواجهة المتمردين بسبب تشتت جهودها في معالجة آثار الكارثة سواء الناحية الاقتصادية بسحب جزء من مخصصات الأمن لصالح التعامل مع الكارثة، أو من الناحية العسكرية بتقليل القوات المشاركة في قمع التمرد لتقوم بمهام الإغاثة، أو بإعطاء فرصة أكبر للمتمردين للهرب من السلطات وإعادة تنظيم صفوفهم مرة أخرى. (Eastin, 2016). وفي سياق مشابه، توصلت دراسات أخرى إلى أن حدوث الزلازل، أو الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، تؤدي إلى زيادة

احتمال حدوث الصراع وبخاصة في الدول النامية والتي تعاني في الغالب من ترسخ الأنظمة السلطوية وتباطؤ النمو الاقتصاي وشح الموارد وارتفاع معدلات عدم المساواة التوزيعية بين المواطنين بما يؤدي إلى حدوث الصراعات أو يفاقم من حدتها. (Brancati, 2007; Nel & Righarts, 2008)

في دراسة أخرى، توصل باحثان من خلال تحليل إحصائي لعينة كبيرة من الحالات في الفترة من ١٩٧٧–٢٠٠٩ إلى أن الدول النامية تميل بشكل أكبر لتصعيد درجة القمع في أعقاب حدوث الكوارث الطبيعية، وذلك خوفا من أن تخرج الأمور عن السيطرة بسبب مظالم المواطنين الذين تأثروا بالكارثة نظرا لشعورهم بأن الدولة لم تقدم لهم المطلوب لمساعدتهم على تجاوز آثار المحنة، وبسبب إمكانية استغلال جماعات الاحتجاج أو التمرد لهذه الحالة لتجنيد المزيد المواطينن لخدمة أجندتهم. كذلك وجدت الدراسة أنه في حالة زيادة المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي فإن هذا يرتبط بانخفاض شدة القمع. (Wood & Wright, 2016)

دراسة إريك بلينيتس: قامت هذه الدراسة التي تعتبر جزءا من أحد المشروعات البحثية بتحليل ٢٦ حالة حدثت فيها فيضانات كارثية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وخلص الباحث إلى أنه، وعلى خلاف المتوقع، عندما تتدخل مؤسسات الدولة بشكل سريع، ويبدأ المسئولون في إعطاء وعود كبيرة بالتعامل مع الكارثة بسرعة وبالتخلص من آثارها المدمرة في وقت وجيز، فسرعان ما يؤدي ذلك إلى انفجار موجة من الاحتجاجات الشعبية العنيفة، حيث في الغالب تفشل الحكومات في الوفاء بوعودها بسبب ضعف الموارد أو انخفاض الكفاءة. أما في الحالات التي لا يتم التعامل معها بالسرعة المطلوبة، ولا يتم تقديم وعود للمواطنين الذين أصابتهم الكارثة، فإن الأمر يمر في الغالب بهدوء (Plänitz, 2019).

درس البعض أيضا أبعاد الاقتصاد السياسي للكوارث الطبيعية، حيث خلص الباحثان كوهين وريكر إلى أن الحكومات الغنية تكون أكثر جاهزية واستعدادا لمواجهة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، أما الدول الفقيرة فإنها لا تهتم بالاستعداد لمواجهة مثل هذه الكوارث، بل وربما يكون ذلك عن عمد، لأن حكومات هذه الدول تعلم أن منظمات الإغاثة الدولية سوف تتدخل وتساعدها ماديا حال حدوث الكارثة، وربما تتكسب بعض الحكومات الفاسدة من هذه الإعانات أيضا. أشار الباحثان أيضا إلى أنه في الدول الفيدرالية، يكون لدى السلطات المحلية اهتماما أكبر من اهتمام الحكومات الاتحادية بالاستثمار في مواجهة الكوارث، وذلك لأن حكومة الولاية تكون أقرب للمواطن من الحكومة الفيدرالية، وبالتالي فإن التأثير السياسي الغاضب للمواطنين سيؤثر بشكل أكبر على الحكومة المحلية. (Cohen & Werker, 2008)

حالة الدراسة:

تتناول الورقة حالة **حريق برج جرينفل** بمقاطعة نورث كينسينجتون North Kensington غربي لندن، والذي وقع في الساعات الأولى من صباح الأربعاء، ١٤ يونيو ٢٠١٧، والذي وصفته هيئة الإذاعة البريطانية على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت بأنه كان "واحدة من أسوأ كوارث المملكة المتحدة في العصر الحديث". (“Grenfell tower: What happened”, 2019)

تكون البرج السكني من ٢٣ طابقا بالإضافة إلى الطابق الأرضي، وكانت الغالبية العظمى من وحداته وحدات سكنية. وقد بدأ الحريق من مطبخ شقة سكنية بالطابق السادس عشر، واستطاعت فرق الإطفاء التعامل مع مصدر الحريق بنجاح، إلا إن اللهب كان قد امتد بسرعة شديدة إلى خارج البناية، وفي خلال ٢٠ دقيقة فقط كانت النيران قد وصلت إلى أعلى العقار. (Grenfell tower inquiry: Phase 1 Report, 2019, p.3; “Grenfell tower: What happened”, 2019)

نتج عن الحريق وفاة ٧١ شخصا بشكل مباشر، بالإضافة إلى ضحية أخرى توفيت بعد ستة أشهر من مكوثها بالمستشفى، فيما استطاع ٢٢٧ شخصا من السكان والزوار النجاة بأرواحهم. (Grenfell Tower Inquiry, 2019)

وما يهم الدراسة هو كيفية تعاطي القيادتين الحزبيتين الرئيستين في البلاد مع الكارثة من خلال تحليل السلوك القولي والفعلي للقيادات الحزبية التنفيذية والتشريعية وعلى رأسها رئيسة الوزراء في ذلك الوقت تيريزا ماي Teresa May المحافظة، وزعيم حزب العمال جيريمي كوربين Jeremy Corbin، ومن خلال متابعة الجدل السياسي الذي ثار حول الموضوع سواء من كوادر الحزبين.

أولا– ردود أفعال القيادات الحزبية التنفيذية والتشريعية:

(أ) رد فعل رئيسة الوزراء (تيريزا ماي) Teresa May:

قامت رئيسة الوزراء بزيارة لموقع الحدث في اليوم التالي مباشرة على الكارثة (الخميس ١٥ يونيو ٢٠١٧)، والتقت بفرقة الإطفاء التي تعاملت مع الحريق، وتبادلت الحديث مع رئيسها؛ كما أمرت بفتح تحقيق عام public inquiry في الواقعة برئاسة أحد القضاة، إلى جانب التقرير الخاص بقوات الإطفاء، والتحقيق الشرطي (“London fire”, 2017).

وقد حصلت (ماي) على انتقادات لاذعة بسبب هذه الزيارة التي وصفت بالزيارة الخاصة private visit، أي إنها لم تكن زيارة رسمية من السيدة بصفتها الرسمية كرئيس للحكومة يريد أن يتحقق مما حدث ويطمئن على المتضررين، إلخ، ولكنها كانت مجرد زيارة شخصية لتفقد موقع الحادث والتعرف على طبيعة ما جرى (“London fire”, 2017)؛ وبالتالي فقد بدا وكأن تلك الفاجعة لم تشغل مساحة كبيرة من اهتمام (ماي). ضاعف من سوء موقف (ماي) أنها قررت خلال الزيارة عدم الحديث مطلقا مع الناجين من الحادث من سكان العقار، كما قرر رئيس ديوانها عدم مصاحبة أي من الصحفيين لها، رغبة في رفع الحرج عنها تماما، الأمر الذي جعل العديد من الآراء تهاجمها، خاصة وأنها كانت قد عمدت قبلها إلى تقليص أعداد رجال الإطفاء بنحو عشرة آلاف شخص في جميع أنحاء البلاد، وذلك كجزء من خطة التقشف المالي العام التي اعتمدتها منذ مجيئها للسلطة (Mackey, 2017).

لم يشفع لرئيسة الوزراء زيارتها لبعض المصابين جراء الحادث في مستشفى تشيلسي Chelsea صباح اليوم التالي، الجمعة ١٦ يونيو، ولا لقاؤها غداة اليوم نفسه ببعض المصابين في الحادث والناجين منه والمتطوعين والقيادات المجتمعية للمنطقة في كنيسة سانت كليمينت Saint Clement’s church التي تقع في محيط البناية؛ حيث خرجت من الاجتماع لتواجَه بالعشرات من المحتجين الذين صبوا جام غضبهم على أدائها الضعيف واتهموها بالجبن والعار. وكانت رئاسة مجلس الوزراء قد أعلنت عن تخصيص مبلغ ٥ مليون جنيه استرليني لتغطية الاحتياجات الطارئة من غذاء وملبس وغيره للسكان الذين فقدوا كل شيء وأصبحوا في مراكز الإيواء المؤقتة بعد الحادث (Henderson, Boyle, & Horton, 2017).

(ب) رد فعل زعيم حزب العمال (جيريمي كوربين) Jeremy Corbin

وقد تم مقارنة موقف (ماي) الذي يمكن وصفه بمحاولة الاختباء من تبعات الكارثة بما فعله زعيم المعارضة العمالية في ذلك الوقت (جيريمي كوربين)، والذي أبدى تعاطفا واضحا مع الناجين وأهالي الضحايا والمفقودين من خلال زيارته للموقع في نفس يوم زيارة رئيسة الوزراء، حيث بدا عليه التأثر الشديد، وقضى وقتا استمع خلاله إلى سكان العقار، كما عمد إلى مواساة إحدى السيدات التي كانت تبحث عن فتاة صغيرة مفقودة، وغيرها من سكان الحي. علَّق (كوربين) أيضا على الحدث قائلا إن "الحقيقة يجب أن تظهر" (“London fire”, 2017)، كما وعد السكان بأنه سوف يتأكد من أن أولئك الذين سمحوا بحدوث هذا الحريق الهائل سوف يتم حسابهم (Mackey, 2017).

ونظرا لتصاعد الضغوط السياسية والجماهيرية على (ماي) خلال عام كامل، فقد عبرت في مقال قصير لها نُشر في صحيفة (ذا ستاندارد) المسائية عن شعورها بالندم لعدم لقائها بالناجين من الكارثة خلال زيارتها الأولى للموقع؛ كما حاولت إيصال رسالة مفادها أن هذا لم يعنِ بأي حال عدم اكتراثها بالأمر (May, 2018).

(ج) رد فعل عمدة لندن:

(صديق خان) Sadiq Khan من كوادر حزب العمال البريطاني، وكان عضوا في مجلس العموم بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، قبل أن يُنتخب عمدة لمدينة لندن في عام ٢٠١٦.

- أوردت صفحة عمدة لندن الرسمية على شبكة الإنترنت أحد عشر بندا وصفت أنشطة (خان) تجاه الكارثة عبر عشرة أيام امتدت من يوم وقوعها في ١٤ يونيو حتى يوم ٢٣ من الشهر نفسه.
- قام خان بزيارة موقع الكارثة بعد ظهر يوم ١٤ يونيو، بما يعني أنه كان أول مسئول سياسي يزور الموقع، حيث تابع جهود الإطفاء التي كانت تدور على قدم وساق، كما تحدث مع بعض سكان المنطقة الذين كانوا يساعدون في جهود الإنقاذ، كما تحدث أيضا مع رئيس المجلس المحلي. ظهر اليوم التالي، ١٥ يونيو، طالب خان بعمل تحقيق شامل ومستقل، على أن تظهر نتيجته الأولية بشكل سريع من أجل معالجة مخاوف سكان العقارت الأخرى التي تم تجديد واجهاتها بنفس المواد المستعملة في تجديد برج (جرينفل). في نفس اليوم، قام خان بزيارة أخرى إلى الموقع، قابل خلالها سكان المنطقة مجددا، كما تفقد مركزا رياضيا اتخذ كملاذ مؤقت لسكان العقار، وزار كنيسة بالمنطقة تقدم لهم الطعام، كما نقل في بيانه مشاعر الفزع والغضب والإحباط التي ملأت نفوس سكان العقار الناجين، ورغبتهم في معرفة أسباب حدوث هذه الكارثة، ولماذا تفاقمت بهذا الشكل المريع، ورحب بصدور قرار (ماي) بتكوين تحقيق مستقل مطالبا بصدور بشائر نتائجه في فصل الصيف.
- في اليوم الذي يليه، ١٦ يونيو، كتب (خان) خطابا مفتوحا لرئيسة الوزراء نقل فيها خمس رسائل: ١) أنه لا زال هناك مفقودون من سكان العقار يبحث عنهم أقرباؤهم وأصدقاؤهم، بينما لا تقدم السلطات إجابات شافية لهم. ٢) أنه يتم تقديم معلومات متضاربة من السلطات المحلية للناجين المقيمين في المركز الرياضي أو عند الأصدقاء والأقارب بشأن مساكن بديلة للجميع وعدهم بها المجلس المحلي، لكن دون وجود أي شيء مادي ملموس لتحقيق ذلك، كما لا يعرفون شيئا عن طبيعة الدعم الذي ستقدمه لهم الحكومة سواء في الأمد القصير أو المتوسط. ٣) أن سكان العقارات الأخرى قلقون بشأن إمكانية حدوث حريق مماثل، وبالتالي يتطلب الأمر تحركا سريعا من الحكومة. ٤) أن تتضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالتحقيق مراجعة كافة إجراءات الأمان ضد الحرائق في العقارات ذات الارتفاع الكبير. ٥) محاكمة أي طرف تثبت مسئوليته عما حدث، سواء كان فردا أو منظمة (“*Mayor’s statements*,” 2017)

(د) ردود أفعال قيادات برلمانية أخرى:

انتقدت قيادات عمالية أخرى أداء المؤسسات التي يسيطر عليها المحافظون، وذلك كما فعلت النائبة البرلمانية العمالية عن دائرة كينسنجتون وقتها Emma Dent Coad، والتي كانت بالمصادفة عضوا في نفس الوقت في مجلس منطقة كينسنجتون وتشيلسي KCLBC. حيث حملت النائبة بشدة على مجلس المنطقة، وأعربت عن فزعها من فكرة أن المجلس كان بإمكانه حماية سكان العقار من خلال استخدام مواد ذات خامات أفضل عند التطوير؛ كما انتقدت أيضا تعامل قيادات المجلس "المحافظة" مع الكارثة، إذ اتهمتهم بعدم تقديم مساعدة حقيقية وقت الأزمة للسكان، ولم يشاهدهم أحد في مراكز الإيواء المؤقتة التي قام المتطوعون بتوفيرها، بل اكتفى رئيس المجلس ونائبه بعقد لقاءات مع وسائل الإعلام. من جهة ثالثة انتقدت النائبة سياسات المجلس في التعامل مع قضية الإسكان الاجتماعي في المنطقة؛ حيث على الرغم من تمتع المجلس بمستوى مرتفع من الثراء، إلا إنه لم يهتم بإعداد مساكن لائقة للمواطنين الفقراء، بل وحينما عكف المجلس على تطوير بعض العقارات القديمة، فإنه لم يخصص الميزانيات الكافية لذلك، الأمر الذي تسبب في حدوث الكثير من المشكلات والأعطاب بمرافق وبنية هذه العقارات (مثل تسرب المياه إلى الحوائط، وانهيار سقوف الوحدات، إلخ)، وذلك حتى قبل وقوع الكارثة (“Unforgivable”, 2017)

ثانيا – الجدل السياسي حول الكارثة:

(أ) خلفية عن الوضع القانوني لبرج جرينفل:

كان برج جرينفل جزءًا من مجمع عقاري يطلق عليه عقارات لانكاستر الغربية Lancaster West Estate والتي تقع بدورها في شمال منطقة كينسينجتون North Kensington بغرب لندن. وكانت البناية تمثل جزءا من مجمع سكني يتكون من البرج نفسه بالإضافة إلى ثلاث بنايات أخرى منخفضة الارتفاع؛ وقد أعطى المجلس المحلي لمنطقة كينسينجتون وتشيلسي Kensington and Chelsea London Borough Council، التصريح ببناء البرج في عام ١٩٧٠، واستمرت أعمال الإنشاء لمدة عامين في ما بين ١٩٧٢–١٩٧٤ (“Grenfell tower inquiry,” 2019). وكان المشروع في الأساس جزءا من برنامج الإسكان العام public housing في المملكة المتحدة، حيث كانت السلطات المحلية تقوم ببناء الوحدات السكنية وتأجيرها للمواطنين من أصحاب الدخول المنخفضة، إلى جانب الاطلاع بشئون إدارتها أيضا. وتشير الموسوعة البريطانية إلى أنه "تاريخيا، عاش قطاع كبير من السكان [في إنجلترا] في [وحدات] الإسكان العام" (Encyclopedia Britannica, 2024)، ولكن مع مجيء مارجريت ثاتشر إلى الحكم، قررت بدء برنامج طموح للتخلص من عبء تملك الدولة لهذه العقارات التي

تتطلب تخصيص وقت وجهد ونفقات كبيرة للإدارة والصيانة، فسمحت للمقيمين بها شراء الوحدات بأسعار تقل عن القيمة السوقية وفقا لشروط محددة تم طرحها في *قانون الإسكان 1980 Housing Act* ("Right to buy", 2022). وقد آتت هذه السياسة ثمارها، فارتفعت نسبة المنازل التي يعيش فيها ملاكها في إنجلترا من ٣٠٪ في خمسينيات القرن العشرين إلى ٧٠٪ بنهاية القرن (Encyclopedia Britannica, 2024)؛ وعلى الرغم من ذلك فلا زالت نسبة من الأسر قدرت في عام ٢٠٢٢ بـ ١٦.٦٪ تعيش في وحدات سكنية إيجارية عامة (Statista Research Department, 2023).

وشأنه شأن غيره من عقارات الإسكان العام، امتلك برجَ جرينفيل السلطةُ المحلية الواقع البرج في نطاقها وهي منطقة كينسينجتون وتشيلسي الملكية the Royal Borough of Kensington and Chelsea. كان مجلس المنطقة Kensington and Chelsea London Borough Council هو الذي يدير العقار (وباقي عقارات المنطقة) حتى عام ١٩٩٦؛ وفي هذا العام تم إنشاء منظمة لإدارة الأمور اليومية لعقارات المنطقة نيابة عن المجلس وفقا لتعديلات أُدخِلت على قوانين الإسكان في المملكة في عام ١٩٩٤، حيث أُطلِق عليها اسم "منظمة إدارة شئون المستأجرين لمنطقة كينسينجتون وتشيلي" Kensington and Chelsea Tenant Management Organization [KCTMO]، وتكون مجلسها بدوره من ثمانية أفراد منتخبين من سكان المنطقة (سواء من المستأجرين لشقق الإسكان العام tenants أو الذين قاموا بشراء الوحدات من الحكومة leaseholders)، وأربعة من أعضاء مجلس المنطقة يعينهم مجلس المنطقة ذاته، وثلاثة آخرين من المستقلين. وتدير المنظمة– من خلال مجلسها المنتخب– ما يقرب من العشرة آلاف عقار في جميع أنحاء المنطقة؛ كما يبلغ حجم عضوية المنظمة ذاتها ما يزيد على الأربعة آلاف عضو ("Kensington and Chelsea TMO", n.d.).

أما مجلس المنطقة نفسه– المؤسس في عام ١٩٦٥ وفقا لقانون حكم لندن London Government Act 1963 الذي قسَّم العاصمة البريطانية إلى ٣٢ منطقة لكل منها مجلس محلي منتخب مباشرة من المواطنين– والبالغ حجم عضويته ٥٠ نائبا ينتخبون كل ٤ سنوات، فقد سيطر عليه وقت الكارثة حزب المحافظين (انتخابات ٢٠١٤) بأغلبية ٣٨ مقعدا ("Local Elections", 2014). وهنا مربِط الجدل السياسي الذي ثار حول الكارثة، حيث قام العديد من القيادات العمالية بانتقاد مجلس المنطقة المحافظ بالنظر إلى العديد من النقاط.

(ب) الانتقادات الموجهة لمجلس المنطقة:

- خضعت البناية لأعمال التجديد بداية من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦. تمثل الجزء الرئيس في تلك الأعمال في تجديد واجهة العقار. تم وضع كسوة جديدة واقية من المطر ومصنوعة من الألومنيوم

للأدوار من الرابع وحتى الثالث والعشرين، بالإضافة إلى كسوة الأدوار الأولى بطبقة أخرى من مادة مختلفة ("Grenfell tower inquiry", 2019, pp. 33-34).

- تم استئجار شركة إنشاء وصيانة للقيام بهذه المُهمات، وكان العميل (الزبون) الذي قام بالتعاقد مع هذه الشركة هو منظمة شئون المستأجرين KCTMO، بينما قام مجلس المنطقة RBKC بالتمويل من خلال تخصيص الميزانية المطلوبة، كما قام قسم مراقبة المباني the Department of Building Control التابع للمجلس بدور الهيئة الرقابية المسئولة عن متابعة الأمور الفنية، حيث قام أفراده بعدد من الزيارات للموقع في الفترة من أغسطس ٢٠١٤ حتى يوليو ٢٠١٦، كما تم توقيع شهادة الانتهاء من أعمال التجديد بواسطة المجلس ذاته ("Grenfell tower inquiry", 2019, p. 33, par. 6.4) وهو ما جعل كلا من المجلس والمنظمة في مرمى نيران الانتقاد فيما بعد، حيث تبين لاحقا أنه تم تغيير شركة المقاولات الرئيسة التي تم الاتفاق معها في البداية (شركة ليدبيتر المحدودة للإنشاءات Leadbitter Construction Limited) وتم التعاقد مع شركة أخرى (شركة رايدون المحدودة لأعمال الصيانة Rydon Maintenance Limited) ("Grenfell tower inquiry", 2019, p. 33, par. 6.2) وذلك فقط من أجل توفير النفقات، حيث قالت الشركة الأولى إنها ستنفذ الأعمال المطلوبة مقابل ١١.٢٧ مليون جنيه استرليني، لكن مجلس المنطقة رفض العرض لأنه كان أكبر من الميزانية التي قرر تخصيصها بنحو ١.٦ مليون جنيه، وفي النهاية استقر الأمر على الشركة الجديدة التي عرضت التنفيذ في مقابل ٨.٧ مليون جنيه فقط (Napton, 2017). وقد تم توجيه الانتقاد للمنظمة والمجلس لأن المقاول الجديد قرر تركيب واجهات أرخص ثمنا بدلا من الواجهات الأكثر قدرة على مقاومة النيران، حيث تبين أن الواجهات المختارة كان أرخص باثنين جنيه استرليني للمتر المربع، بما يعني أنه كان بالإمكان تفادي حدوث الحريق بهذا الشكل، أو على الأقل تقليل آثاره المدمرة، بمبلغ لا يتعدى خمسة آلاف جنيه استرليني للمبنى كله (Napton, 2017).

(ج) تشكيل لجنة التحقيق والانتقادات الموجهة للجنة ورئيسها:

- كما سبق القول، أعلنت رئيسة الوزراء في اليوم التالي مباشرة للحادث عن تشكيل تحقيق عام في الأمر. وبعد نحو أسبوعين، تم الإعلان عن تشكيل اللجنة برئاسة أحد القضاة المتقاعدين (Sir Martin Moore-Bick). وبمجرد الإعلان عن هذه الشخصية، سارعت قيادات حزب العمال بكيل الانتقادات له سواء بالنظر إلى انتماءاته الطبقية أو سجله المهني. فمن ناحية أولى، ينتمي الرجل إلى الشريحة

الثرية من المجتمع، لدرجة أن ذهب البعض إلى القول بأنه من غير المحتمل أن يكون قد زار برجا سكنيا من قبل، ومن ناحية ثانية فالرجل متخصص في القانون التجاري، وبالتالي قد لا يكون هو الأنسب لقيادة تحقيق في أمر كهذا. اتُّهِم الرجل أيضا من النائبة العمالية Dent Coad بأنه "لا يفهم [مشاعر] البشر"، وذلك على خلفية إصدار الرجل لحكم (عندما كان قاضيا في محكمة الاستئناف) أيد فيه قرار مجلس إحدى المناطق بمدينة وستمنستر بإعادة تسكين مواطنة من قاطني الحي على بعد أكثر من ٥٠ كيلومترا من بيتها بعد أن تعرضت لمشكلة ما، ووجب على الحي إيجاد مسكن بديل لها. وأيد أحد وزراء الظل العماليين هذا الوصف بقوله إن أغلب سكان منطقة كينسنجتون لا يحبونه (Barrister, 2017)

- بحلول الخامس عشر من أغسطس ٢٠١٧، تم الإعلان عن صلاحيات اللجنة terms of reference والتي اشتملت على عدد من النقاط من بينها أسباب الكارثة، تصميم البرج وأعمال التجديد التي تمت به، مدى كفاية ومواءمة التشريعات التي تتعلق بالأبراج عالية الارتفاع، تصرفات السلطات المحلية قبيل الكارثة، طريقة استجابة السلطات المحلية والحكومة المركزية للحدث ("Grenfell fire: Terms of reference," 2017) . وفي مقابل ذلك، حملت قيادات حزب العمال بشدة على هذه الصلاحيات، منتقدة بشكل أساسي عدم منح لجنة التحقيق صلاحية مراجعة سياسات الإسكان التي تتبعها حكومة المحافظين بشكل شامل، والتي تتمثل– وفقا لهم– في شح الاستثمار في بناء المساكن العامة وما أدى إليه هذا من نقص المخصصات لأعمال الصيانة والتجديد للمساكن القائمة بالفعل، معتبرة أن هذا هو لب القضية، وليس مجرد معرفة الأسباب "الفنية" المباشرة التي أدت لوقوع الكارثة (Morrison, 2017; Jeremy Corbyn urges PM, 2017). وقد حاولت (ماي) التحايل على الأمر من خلال إعلانها أنها ستكلف وزير الإسكان بعمل دراسة لعلاقة سياسات الإسكان بالحادث، الأمر الذي قوبل بالهجوم أيضا من جانب القيادات العمالية، حيث قالت النائبة Dent Coad نصا: "لقد فوضت الحكومة هذه المسئولية لفريق تابع لها. ليس لدينا أي ثقة كانت في [وزير الإسكان] Alok Sharma وهذا النفر القليل من الأفراد المسيسين للقيام [بالمهمة]" (Morrison, 2017)
- وقد انقسم عمل لجنة التحقيق إلى مرحلتين، حيث بدأت أولى جلسات الاستماع بالمرحلة الأولى في ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، وصدر تقرير هذه المرحلة بعد هذا التاريخ بعامين تقريبا (أكتوبر ٢٠١٩) (Grenfell tower inquiry: Phase one report overview) فيما لا تزال المرحلة الثانية مفتوحة حتى تاريخ كتابة هذه السطور. والملاحظة الأساسية أن كافة التوصيات التي صدرت بهذا التقرير جاءت ذات

طبيعة فنية محضة؛ حيث تعلقت بالأساس باقتراح عدد من الإجراءات التي تضمن عدم تكرار مثل هذا الحادث في ما بعد مثل ضرورة إمداد ملاك العقارات لهيئات إطفاء الحرائق بمعلومات مسبقة عن مواد الطلاء المستخدمة على واجهات البنايات، ضرورة التأكد من سلامة أبواب الطوارئ بالأبراج، ضرورة وجود قواعد على المستوى القومي تحدد كيفية الإخلاء الجزئي أو الكلي للمباني في حالات الطوارئ، تنظيم طرق الاستعانة بطائرات الهليكوبتر في إطفاء الحرائق، وهكذا. (Grenfell tower inquiry: Phase one, pp.11-20) وبذلك فقد تجنب التقرير إبداء أي آراء ذات طبيعة سياسية، وذلك في مرحلته الأولى على الأقل.

ملاحظات ختامية:

في نهاية هذه القراءة، أسوق الملاحظات الكلية التالية:

– الكوارث الإنسانية سواء الطبيعية أو التكنولوجية (البشرية) ممكنة الحدوث حتى في النظم الأكثر تقدما.

– على الرغم من الطابع الإنساني المرتبط بالكوارث، إلا إنه لا مناص من استخدامها بشكل سياسي، حيث تصبح الكارثة بكل سهولة سلاحا ماضيا في يد المعارضة.

– ينقسم الطيف السياسي في التجربة الديمقراطية الغربية غالبا حول البعد الطبقي بين الأيسر حالا (أصحاب معسكر اليمين) والأقل حظا (أصحاب معسكر اليسار). فإذا حدث ونالت الكارثة بشكل أكبر من أولئك الأضعف حالا في المجتمع، وهو الاحتمال الأكبر في حالات الكوارث، فإن معسكر اليسار – إن كان خارج السلطة– يستخدم نتائج الكارثة في الهجوم السياسي على حزب السلطة اليميني.

الخاتمة

قدمت هذه الورقة البحثية قراءةً في التوظيف السياسي للكوارث الإنسانية. وقد ثبت من خلال مراجعة الأدب البحثي حول هذا الموضوع وجود قدر معتبر من الدراسات السابقة التي تناولت أبعادا عديدة في العلاقة بين الكوارث والتفاعلات السياسية داخل النظام. تناولت هذه الدراسات أثر الكوارث على سلوك النخب السياسية، والمواطنين كناخبين، وعلى الاستقرار السياسي من عدمه، وعلى حالة الحروب الأهلية، وعلى الاقتصاد السياسي للدول. أما الحالة التطبيقية للورقة، فقد تمثلت في الحريق الهائل الذي ضرب برج جرينفل غربي العاصمة البريطانية لندن في شهر يونيو من عام ٢٠١٧. تم إلقاء الضوء على تفاصيل الكارثة ذاتها، وعلى ردود أفعال القيادات السياسية، وعلى وجه التحديد زعيمي الحزبين الرئيسيين العمال والمحافظين، وعمدة المدينة، والقيادات البرلمانية، كما تم تتبع الجدل

السياسي الذي حدث في أعقاب الكارثة، واللجنة المستقلة التي تشكلت من أجل دراسة أسباب الحريق ولتقديم توصيات بشأن تفادي حدوث ذلك في المستقبل، وتم أيضا بيان الجدال الذي حدث حول اللجنة والشروط المرجعية لعملها، بالإضافة إلى شخص رئيسها. والخلاصة أن المصالح السياسية تلقي بظلالها دائما على مثل هذه الأحداث، حيث تستخدمها دائما أحزاب المعارضة من أجل الهجوم على حزب السلطة، ومن أجل اكتساب المزيد من التأييد من جانب المواطنين الذين يشكلون جمهورا لهذا الحزب.

References

Barrister, S. (2017, July 11). Grenfell Inquiry: Critics of Martin Moore-Bick are dabbling in fearmongering. *New Statesman*. https://www.newstatesman.com/politics/2017/07/grenfell-inquiry-critics-martin-moore-bick-are-dabbling-fearmongering

Bose, B. P. C. (1994). The politics of disasters. *Indian Journal of Political Science*, 55(2), 119-134. https://www.jstor.org/stable/41858801

Brancati, D. (2007). Political aftershocks: The impact of earthquakes on intrastate conflict. *Journal of Conflict Resolution,* vol. 51(5), 715-743. https://doi.org/10.1177/0022002707305234

Cohen, C., & Werker, E. D. (2008). The Political economy of "natural" disasters. *Journal of Conflict Resolution*, 52(6), 795-819. https://doi.org/10.1177/0022002708322157

Drury, A. C., & Olson, R. S. (1998). Disasters and political unrest: An empirical investigation. *Journal of Contingencies and Crisis Management*, *6*(3), 153–161. https://doi.org/10.1111/1468-5973.00084

Eastin, J. (2016). Fuel to the fire: Natural disasters and the duration of civil conflict. International Interactions, 42(2), 322-349. https://doi.org/10.1080/03050629.2016.1115402

Economic losses, poverty & disasters 1998-2017 [Executive summary]. (2018). Centre for Research on the Epidemiology of Disasters. Retrieved from https://reliefweb.int/attachments/13aa2c19-dea5-339d-a772-00106721055b/61119_credeconomiclosses.pdf

Emergency events database (EM-DAT): General classification of disasters. Cited in Severin, P.N. & Jacobson, P.A. (2020). Types of disasters. In: Goodhue, C., Blake, N. (Eds.). *Nursing management of pediatric disaster*. (pp.85-197). Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-43428-1_5

Encyclopædia Britannica. (2024, August 1). Cultural life. *Encyclopædia Britannica Online*. https://www.britannica.com/place/England/Cultural-life

Fair, C. C., Kuhn, P. M., Malhotra, N. & Shapiro, J. N. (2017), Natural disasters and political engagement: Evidence from the 2010–11 Pakistani floods. *Quarterly Journal of Political Science*, 12(1), 99-141. https://doi.org/10.1561/100.00015075

Grenfell fire: Terms of reference published. (2017, August 15). *BBC News Online*. https://www.bbc.com/news/uk-40935955

Grenfell tower inquiry: Phase 1 report overview. (2019). https://assets.grenfelltowerinquiry.org.uk/GTI%20-%20Phase%201%20report%20Executive%20Summary.pdf

Grenfell tower inquiry: Phase 1 report. (2019). https://www.grenfelltowerinquiry.org.uk/phase-1-report

Grenfell tower: What Happened. (2019, Oct. 29). *BBC News Online*. https://www.bbc.com/news/uk-40301289

Henderson, B., Boyle, D. & Horton, H. (2017, June 17). Grenfell Tower: Candlelit vigil for victims after grief turned to anger at earlier protests. *The Telegraph*. https://www.telegraph.co.uk/news/2017/06/16/london-fire-latest-updates-grenfell-tower-fire-victims/

Jeremy Corbyn urges PM to rethink terms of Grenfell Fire Inquiry. (2017, August 17). *The Guardian*. https://www.theguardian.com/uk-news/2017/aug/17/jeremy-corbyn-theresa-may-letter-grenfell-tower-fire-inquiry

Kensington and Chelsea TMO. The Royal Council of Kensington and Chelsea. https://web.archive.org/web/20180809021806/http://www.kctmo.org.uk/mainpage.php?main_id=8&sub_id=0

Klomp, J. (2020). Election or disaster support? *Journal of Development Studies*, 56(1), 205-220. http://doi: 10.1080/00220388.2019.1585811

Local Elections 2014: Conservatives control Kensington and Chelsea for 50th year in a row. (2014, May 25). *SW Londoner*. https://www.swlondoner.co.uk/news/24052014-local-elections-2014-conservatives-control-kensington-and-chelsea-for-50th-year-in-a-row

London fire: Prime minister orders full public inquiry. (2017, June 15). *BBC News Online*. https://www.bbc.com/news/uk-40291227

Mackey, R. (2017, June 15). Theresa May avoids survivors of Grenfell Tower fire during visit to scene of disaster. *The Intercept*. https://theintercept.com/2017/06/15/theresa-may-avoids-survivors-grenfell-tower-fire-visit-scene-disaster/

Masiero, G. & Santarossa, M. (2021). Natural disasters and electoral outcomes. *European Journal of Political Economy*, 67. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2020.101983

May, T. (2018, June 11). I made mistakes but now I'm going green for Grenfell, writes Theresa May. *The Evening Standard*. https://www.standard.co.uk/comment/comment/i-made-mistakes-but-one-year-on-i-m-going-green-for-grenfell-writes-theresa-may-a3860046.html

Mayor's statements on the major fire at Grenfell Tower in Kensington. London City Hall. (2017, August 9). https://www.london.gov.uk/who-we-are/what-mayor-does/mayors-statements-major-fire-grenfell-tower-kensington

Morrison, S. (2017, August 15). 'Complete betrayal': Survivors will have 'no faith' in Grenfell inquiry as terms are not broad enough, MP claims. *Evening Standard*. https://www.standard.co.uk/news/london/a-complete-betrayal-survivors-will-have-no-faith-in-grenfell-inquiry-as-terms-are-not-broad-enough-mp-claims-a3612516.html

Napton, S. (2017, June 16). Grenfell Tower refurbishment used cheaper cladding and tenants accused builders of shoddy workmanship. *The Telegraph*. https://www.telegraph.co.uk/news/2017/06/16/grenfell-tower-refurbishment-used-cheaper-cladding-tenants-accused/

Natural disasters 2017 [Executive summary]. (2018). Centre for Research on the Epidemiology of Disasters. https://reliefweb.int/attachments/3096d9f7-1345-3d17-9ded-cd2a338ba935/adsr_2017.pdf

Nel, P., & Righarts, M. (2008). Natural disasters and the risk of violent civil conflict. *International Studies Quarterly*, 52(1), 159–185. https://doi.org/10.1111/j.1468-2478.2007.00495.x

Omelicheva, M. Y. (2011). Natural disasters: Triggers of political instability? *International Interactions, 37*(4), 441–465. https://doi.org/10.1080/03050629.2011.622653

Plänitz, Erik. (2019). Missed expectations and disorder: The Dilemma of political response to disasters. *Armed Conflict Location and Event Data Project*. https://www.jstor.org/stable/resrep25639

Right to buy: Past, present and future - House of Lords Library. (2022, June 17). https://lordslibrary.parliament.uk/right-to-buy-past-present-and-future/

Statista Research Department. (2023, October 11). Proportion of households occupied by social renters in England from 2000 to 2023. *Statista*. https://www.statista.com/statistics/286509/england-number-of-social-rented-households/

Unforgivable: Local Labour MP vents fury over Grenfell Tower fire. (2017, June 15). *The Guardian*. https://www.theguardian.com/uk-news/2017/jun/15/unforgivable-local-labour-mp-vents-fury-over-grenfell-tower-fire

Walch C. (2018). Weakened by the storm: Rebel group recruitment in the wake of natural disasters in the Philippines. *Journal of Peace Research*, 55(3), 336-350. https://doi.org/10.1177/0022343317741535

Wood, R.M., & Wright, T.M. (2016). Responding to catastrophe: repression dynamics following rapid-onset natural disasters. *Journal of Conflict Resolution*, 60(8), 1446-1472. DOI: 10.1177/0022002715596366